

# أجندة التعليم و التدريب لعام ٢٠٣٠: ما هو التقدم الذي أحرزته على مدار عام واحد؟

نوراج  
نيوز  
٥٤

يوليو ٢٠١٧



norrag

شبكة السياسات والتعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب

نوراج  
نيوز  
٥٤

يوليو ٢٠١٧



شبكة السياسات والتعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب

عنوان المحرر:

Editorial Address for this  
Special Issue:

Kenneth King, Saltoun Hall,  
Pencaitland, Scotland, EH34 5DS, UK  
Email: Kenneth.King@ed.ac.uk

عنوان السكرتير العام:

Secretariat Address:

Michel Carton, Executive Director  
Email: michel.carton@graduateinstitute.ch  
Aude Mellet, Communication Officer  
Email: norrag@graduateinstitute.ch  
Graduate Institute of International  
and Development Studies (IHEID),  
Post Box 1674, Rue Rothschild 20,  
1211 Geneva 1, Switzerland.

حرر النسخة العربية من نوراچ نيوز

سحر الأسد

[sahar@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:sahar@alqasimifoundation.rak.ae)

ترجم النسخة العربية من نوراچ نيوز

غادة القادري

[ghadah@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:ghadah@alqasimifoundation.rak.ae)

سحر الأسد

[sahar@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:sahar@alqasimifoundation.rak.ae)

هنادي محمد

[hanadi@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:hanadi@alqasimifoundation.rak.ae)

تدعم نوراچ نيوز إدارة التنمية الدولية البريطانية مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society Foundations (OSF)، بينما يدعم تنسيق نوراچ وترجمة نوراچ نيوز للفرنسية والإسبانية الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون . Swiss Development Cooperation (SDC) ومؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة Sheikh Saud bin Saqr Al Qasimi Foundation for Policy Research (AQF) ترجمة نوراچ نيوز للعربية. يتم نشر وتوزيع نوراچ نيوز في الاجتماعات الأساسية بواسطة المنظمة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي Netherlands Organisation for International Cooperation in Higher Education (NUFFIC) جميع هذه المنظمات غير مسؤولة عن محتويات نوراچ نيوز.

المنظمات الداعمة لنوراج:



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development  
and Cooperation SDC



OPEN SOCIETY  
FOUNDATIONS



SHEIKH SAUD BIN SAQR AL QASIMI  
FOUNDATION FOR POLICY RESEARCH

المنظمة المضيفة لنوراج:



THE  
GRADUATE  
INSTITUTE  
GENEVA

—  
INSTITUT DE HAUTES  
ÉTUDES INTERNATIONALES  
ET DU DÉVELOPPEMENT  
GRADUATE INSTITUTE  
OF INTERNATIONAL AND  
DEVELOPMENT STUDIES

## ما هي نوراج؟

نوراج هي شبكة معترف بها دولياً للمعنيين من مختلف المجالات التي تسعى إلى الإطلاع على التحديات و التأثير في السياسات و التعاون في مجال التعليم و التدريب الدولي منذ نحو 30 عام.

و تهدف نوراج، من خلال التعاون و الشراكات المؤسسية، إلى:

- نشر البحوث النقدية و توزيعها في الوقت المناسب، و أن تكون حاضنة للأفكار الجديدة.
- أن تكون وسيطاً معرفياً فيما يخص البحوث و السياسات و الممارسات.
- يركز برنامج نوراج الحالي على الموضوعات الآتية:
- التعليم و تنمية المهارات التقنية و المهنية في خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015
- الحكم العالمي للتعليم و التدريب و سياسة البيانات.
- الصراعات و العنف و التعليم و التدريب.
- وجهات النظر الدولية حول سياسات دول الجنوب العالمي و ممارساتها فيما يتعلق بالتعليم و التدريب المهني و التقني.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.norrag.org](http://www.norrag.org)

## رؤية و رسالة و قيم مؤسسة القاسمي

### رؤيتنا

رؤيتنا هي التنمية الاجتماعية و الثقافية و الإقتصادية لإمارة رأس الخيمة و الإمارات العربية المتحدة، و تعزيز القدرات، و تحقيق الرضا، و تحسين أسلوب الحياة لجميع أفراد المجتمع من خلال بحوث السياسة العامة الفعّالة و تقديم الخدمات بطريقة إستراتيجية و مدروسة.

### رسالتنا

رسالتنا هي تقديم مساهمات كبيرة في التنمية الاجتماعية و الثقافية و الإقتصادية لإمارة رأس الخيمة و دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال:

- توليد و دعم البحوث المبتكرة و العالية الجودة التي تركز على مجالات التعليم و السياسات ذات الصلة من أجل إتخاذ قرارات صائبة و دعم إبتكار سياسات فعّالة.
- تطوير و توفير الخدمات الإستراتيجية و الدعم من أجل بناء القدرات الفردية و المحلية في مجال التعليم و القطاع العام.
- بناء روح الجماعة و التعاون، و رؤية مشتركة من خلال المشاركة الهادفة و الفعّالة التي تعزز علاقات ذات معنى بين الأفراد و المنظمات.

### قيمنا

نحن نسعى جاهدين إلى:

- المساهمة في التطوير الإيجابي لأفراد و مجتمع إمارة رأس الخيمة و دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التعاون مع الأفراد و المنظمات داخل و خارج دولة الإمارات العربية المتحدة على حد سواء، من أجل مواصلة تقوية و تعزيز أثر أعمالنا.

- نشر ثقافة الإحترام و إثبات الشمولية لكل من حولنا.
- تحقيق أعلى مستويات الجودة و أعلى مستويات الكفاءة المهنية في كل ما نفعله، و يشمل ذلك: النهج الذي نتبعه في إنجازنا لأعمالنا، و أبحاثنا، و تقديمنا للخدمات، و مشاركتنا في الأنشطة و الفعاليات.
- إنجاز أعمالنا بشغف و ضمان النزاهة في كل ما نقوم به من أعمال.
- أن نكون قدوة في إستخدام موارد المجتمع، و المعرفة، و علاقاتنا كلما مضينا قدماً نحو تعزيز رؤيتنا.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا: [www.alqasimifoundation.com](http://www.alqasimifoundation.com)

### ما هي نوراغ نيوز؟

نوراغ نيوز هي نشرة إخبارية إلكترونية تصدر مرتين في السنة. ويحتوي كل عدد من أعدادها على مجموعة كبيرة من المقالات القصيرة ذات النظرة الثاقبة، التي تركز على آثار السياسات في نتائج الأبحاث و/أو على الآثار العملية للسياسات الدولية المعنية بالتعليم والتدريب، التي تضعها وكالات التنمية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وقد كان اختصاص نوراغ دائما هو تحديد عدد من "الموضوعات الجوهرية" التي تدخل في النقاشات المعقدة، وفي خطاب المعونات والتعاون الحالي، كما تعنى نوراغ بتخصيص أعدادها الخاصة من نوراغ نيوز للتحليل النقدي لمثل هذه الموضوعات.

### طرق أخرى للتواصل مع نوراغ:

- مدونة نوراغ الجديدة حول التعليم والتدريب والتنمية وسياساتها:  
[http://norrag.wordpress.com/NORRAG\\_NEWSBite](http://norrag.wordpress.com/NORRAG_NEWSBite)
- تابع نوراغ على تويتر @NORRAG\_NEWS
- تابع نوراغ على فيسبوك [www.facebook.com/Norrag](http://www.facebook.com/Norrag)

## قائمة المحتويات

1. من الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية (MDG2) إلى الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (SDG4): الخطوات والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....6
2. عام واحد على أهداف التنمية المستدامة؛ قضية التربية والتعليم- هدف التنمية المستدامة الرابع.....9
3. أهداف التنمية المستدامة SDG ؟ ما المقصود بها؟.....16
4. عمان تتفاعل مع طموحات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.....18
5. دور وتأثير الأعمال الخيرية الخليجية فيما يتعلق بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.....19
6. كيف يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ دروس من دراسة حالة الأهداف الإنمائية للألفية.....22
7. عرض طرق العمل الخاصة بهم: كيف يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....25
8. إعادة كتابة طموح هدف التنمية المستدامة الرابع: مخاطر المؤشرات العالمية الضيقة.....27
9. لا تتوفر سوى نصف البيانات لرصد التقدم المحرز نحو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ولكن هل المؤشرات العالمية ملائمة للغرض؟.....29

من الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية (MDG2) إلى الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (SDG4): الخطوات والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
سحر علي الأسد

محرر النسخة العربية لنوراج

[sahar@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:sahar@alqasimifoundation.rak.ae)

قد شددت الأهداف التنموية للألفية تحديداً على التعليم كوسيلة أساسية للتخفيف من وطأة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأمم المتحدة، 2015). ووجدت دراسة أجريت في 19 بلداً نامياً، منها مصر والأردن وتونس، أن لكل سنة يزداد فيها متوسط المستوى التعليمي للسكان البالغين، يزداد النمو الاقتصادي طويل الأجل للبلد أيضاً بنسبة 3.7 في المائة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]، 2002). ولذلك، فقد أكدت الأهداف التنموية للألفية على أن التعليم هو مفتاح الإستدامة للنمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات الإنتاجية للقوى العاملة المحلية، وهو ما يؤمل بدوره أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة (اليونسكو، 2002). ومع إختتام الأهداف التنموية للألفية في عام 2015، شهد العالم نفسه إطلاق أهداف التنمية المستدامة التي أكدت مرة أخرى على أهمية التعليم، ولكن مع تركيز موسع.

تعميم التعليم الابتدائي للجميع في إطار الأهداف التنموية للألفية

كان من أكثر أوجه النقص في الأهداف التنموية للألفية استخدام مجموعة من المؤشرات المحددة بدقة لتحديد النجاح. على سبيل المثال، كان الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية (MDG2) يتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال "ضمان أن يتمكن الأطفال في كل مكان، من الأولاد والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي" (الأمم المتحدة، 2015). وعلى مدى العقدين الماضيين، أدى اعتماد الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية إلى الزيادات الكبيرة في معدلات الصافية للإلتحاق بالمدارس في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى الحد الذي أعتبر فيه أن التعليم الابتدائي الشامل قد تحقق لكل من الفتيان والفتيات في المنطقة (اليونسكو، 2012). غير أن الزيادة في معدلات الإلتحاق الصافية لا تضمن بالضرورة حصول التلاميذ على تعليم جيد أو حتى إلتحاقهم بالمدارس بانتظام. وقد كان غياب الجودة واضحاً بشكل خاص عند النظر في عوامل خارج نطاق إلتحاق الطلبة بالمدارس، مثل الإنجازات التعليمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي ظلت منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية (Abed & Davoodi, 2003). وأشار تقرير التنمية البشرية العربية (2002) إلى أن التعليم في المنطقة كثيراً ما فشل في تعليم الطلاب مهارات التفكير التحليلي والإبداعي، وأن معظم شباب المنطقة كانوا ولا يزالون غير مهيبين لسوق العمل. وهكذا، في حين تمكنت بلدان الشرق الأوسط من إقرار أنها حققت الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية من خلال تحقيق إلتحاق الجميع بالتعليم الابتدائي، إلا أنها قد تهربت من الحديث عن جودة التعليم الذي يتلقاه الأطفال.

ماذا تعني SDG4 للمنطقة؟

وقد أحرزت بلدان كثيرة تقدماً واضحاً نحو تحقيق الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية. ومع ذلك، ظل التعليم الرديء الجودة مسألة ثابتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى (الأمم المتحدة، 2013). يختلف هدف التنمية المستدامة (SDG4) عن الهدف 2 من الأهداف التنموية للألفية لأنه يوسع نطاق التركيز ويؤكد الجودة. والهدف من ذلك هو "ضمان التعليم الجيد للجميع والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، التي تنص على ضمان جودة التعليم التقني والمهني والتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي مدى الحياة للجميع، من أجل توسيع نطاق تركيز الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية لتحقيق وصول الجميع إلى التعليم الإبتدائي (اليونسكو، 2017). وفي حين أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها سياسات تعليمية قائمة ترتبط بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، فإن العديد من بلدان المنطقة لم تقم بعد بمواءمة استراتيجياتها بشكل مباشر مع لغة الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك إنتقادات بأن هذه الأهداف واسعة جداً ومن الصعب جداً قياسها مع أي يقين حقيقي (Selin, 2015).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظهرت قضايا أخرى في المنطقة لم يتناولها الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة على الإطلاق. وعلى وجه الخصوص، الفجوة بين الجنسين العكسية التي أصبحت تثير قلقاً متزايداً في جميع أنحاء المنطقة، وتزداد إلتساعاً في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تفوق البنات على البنين في سنوات التحصيل العلمي وفي الإنجاز التعليمي (Ridge, 2014). بالإضافة إلى زيادة مؤسسات التعليم الخاص غير الربحية وغير الهادفة للربح ومشاركتها المتزايدة في قطاع التعليم العام في المنطقة (Patrinos, Barrera-Osorio, & Guáqueta, 2009). وعلاوة على ذلك، لا يزال تحصيل التعليم الثانوي والعالي، مما يساعد على خلق قوة عاملة ماهرة و ذات دراية، محدوداً في بعض البلدان، وغالباً ما يكون التعليم ذو جودة منخفضة (Abed & Davoodi, 2003). وفي حين أنه من الجيد أن تتحد الأمم فيما يتعلق بضمان جودة التعليم للجميع، إلا أنه من المهم أيضاً ألا تحجب الأهداف التعليمية العالمية أو حتى تلغي الإحتياجات المحلية. ويتعين على البلدان في جميع أنحاء المنطقة أن تشعر بالقدرة على مواجهة التحديات التعليمية التي تتفرد بها سياقاتها مع التحرك الشامل لضمان حصول كل طفل في المنطقة على تعليم جيد.

يجب على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تواصل تعزيز تنسيقها وتوحيد أعمالها، وتحديدًا من حيث التواصل والدعوة والتمويل والرصد للمساهمة في النهوض بالتعليم. وكمنطقة، هناك حاجة أيضاً إلى جمع وتقديم مؤشرات تعليمية ذات صلة بالسياسات وقابلة للمقارنة دولياً لتقييم هذا الهدف. وستكون هناك حاجة إلى مؤشرات مقارنة جديدة في نطاق أوسع من المجالات التعليمية من أجل تقييم تركيز (SDG4) على تقديم الخدمات التعليمية والنتائج. غير أنه من المهم أن يكون هنالك ما يكفي من المرونة في النظام للسماح للبلدان بمعالجة شواغلها الخاصة.

وتفتخر مؤسسة القاسمي بمواصلة عمل وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان في تحرير النشرة الإخبارية في الشرق الأوسط. وتناقش المقالات المترجمة في هذا العدد عينة من القضايا التي قد تكون ذات صلة بالمنطقة، وتقدم وجهات نظر مقارنة لهدف التنمية المستدامة الرابع (SDG4).

## المراجع:

- Abed, G. & Davoodi, H. (2003). Challenges of growth and globalization in the Middle East and North Africa. International Monetary Fund. Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm>
- Patrinos, H.A, Barrera-Osorio, F., & Guáqueta, J. (2009). The Role and Impact of Public–Private Partnerships in Education. Washington, DC: World Bank Publications.
- Ridge, N. (2014). Education and the reverse gender divide in the Gulf states: Embracing the global, ignoring the local. Teachers College Press.
- Selin, H. (2015, September 25). The risk of UN’s Sustainable Development Goals: too many goals, too little focus. The Conversation. Retrieved from <http://theconversation.com/the-risk-of-uns-sustainable-development-goals-too-many-goals-too-little-focus-48083>
- United Nations [UN]. (2015). The Millennium Development Goals Report 2015. Retrieved from [http://www.un.org/millenniumgoals/2015\\_MDG\\_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)
- UN. (2013). The Arab Millennium Development Goals Report. Retrieved from [http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/MDGS%20publications/Arab\\_MDGR\\_2013\\_English.pdf](http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/MDGS%20publications/Arab_MDGR_2013_English.pdf)
- United Nations Development Program [UNDP]. (2002). Arab human development report, 54. New York. Retrieved from [http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas\\_ahdr2002\\_en.pdf](http://hdr.undp.org/sites/default/files/rbas_ahdr2002_en.pdf)
- UNDP. (2003). The Millennium Development Goals: About the goals. The World Bank: Washington, DC.
- United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization [UNESCO]. (2017). SDG 4 Education 2030. Retrieved from <http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/sdg4-education-2030/>

- UNESCO. (2002). Investments and returns, analysis of the world education indicators. Institute for Statistics. Retrieved from [http://portal.unesco.org/uis/TEMPLATE/pdf/wei/WEI\\_ExecSummary\\_Eng.pdf](http://portal.unesco.org/uis/TEMPLATE/pdf/wei/WEI_ExecSummary_Eng.pdf)
- UNESCO. (2012). Shaping the education of tomorrow: 2012 full-length report on the UN decade of education for sustainable development. Paris: UNESCO.
- El-Saharty, S., Richardson, G., & Chase, S. (2005). Egypt and the Millennium Development Goals. HNP Discussion Paper. Retrieved from <http://documents.worldbank.org/curated/en/485821468746338566/pdf/317050HNP0ElSahartyEgyptMDGsFinal.pdf>

## عام واحد على أهداف التنمية المستدامة؛ قضية التربية والتعليم- هدف التنمية المستدامة الرابع

كينيث كينغ، جامعة إدنبرة و محرر أخبار NORRAG

[Kenneth.King@ed.ac.uk](mailto:Kenneth.King@ed.ac.uk)

### الهدف الشامل وعملية تطوير الهدف

بالمقارنة مع العملية المحدودة جداً التي تم فيها إختيار الأهداف الإنمائية للألفية من جدول الأعمال الأوسع نطاقاً لإعلان الألفية (ماهر 1)، فقد تطورت أهداف التنمية المستدامة من عملية تفاعلية كبيرة من الاجتماعات، وكسب التأييد على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن القول بأنه قد كان هناك العديد من الاجتماعات الأخرى التي نظمتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تتخذ من الشمال مقراً لها أكثر من البلدان النامية؛ وعلى الرغم من ذلك، سيكون هناك العديد من أعضاء NORRAG الذين يقرأون NN54 والذين حضروا أكثر من 20 اجتماعاً يتعلق ب "ما بعد عام 2015" وأهداف التنمية المستدامة، في الفترة القصيرة بين عامي 2012 و 2015. وقد تكون معظم هذه الاجتماعات كانت مرتبطة مرتبطة بهدف واحد فقط من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على التعليم؛ وبالتالي فقد لا يكون قد تم إتباع عملية التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

ولكن من الذي يحدد المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟

على النقيض من عشرات الآلاف من الأشخاص الذين شاركوا في إقتراح ما ينبغي إدراجه في نص أهداف التنمية المستدامة ال 17، شارك عدد أقل بكثير في إسداء المشورة للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بشأن ماذا ينبغي أن تكون المؤشرات العالمية التي يمكن من خلالها تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير سنوية عنها إلى الأمم المتحدة. وهذا هو فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة. وبصرف النظر عن هيئات الأمم المتحدة، هناك فقط 27 دولة عضوة تشارك في الفريق العامل المشترك بين الوكالات. ويمكن القول إن هذه "العملية التكنوقراطية العالية لوضع المؤشرات"، مع عدم وجود أصوات غير "خبيرة" (مكغراث & نولان) سيكون لها دور بالغ الأهمية في تحديد أبعاد الأهداف ال 17 والأهداف ال 169 التي تتخذها فعلاً على المستويين الوطني والدولي.

مواءمة الخطط والأولويات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة

وفي وثيقة الأمم المتحدة الرئيسية التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة وتحتفل بها، وتحويل عالماً، هناك قصة حول مواءمة طموحات و تطلعات أهداف التنمية المستدامة مع أولويات التخطيط الوطني. ويبدو أن بعض البلدان مثل الصين قد أخذت هذه العملية على محمل الجد بإصدار أوراق موقف بشأن أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها (تشانغ). وفي بلدان أخرى، مثل الهند، حلت المؤسسة الوطنية لتحويل الهند (NITI Aayog) محل لجنة التخطيط السابقة وخطتها السنوية، ولكنها مكلفة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنفس الإطار الزمني البالغ 15 سنة مثل أهداف التنمية المستدامة (Mehrotra; Bhavani & Monks). إفتتح رئيس وزراء اليابان مقر تعزيز أهداف التنمية المستدامة لليابان في مايو 2016، لتعزيز المبادئ التوجيهية للتنفيذ في البلاد (Arakawa & Kayashima).

وإذ يشير إلى أن المواءمة لا تتماشى مع التعليم فحسب، ولكن مع الأهداف ال 16 الأخرى، يمكن أن نرى أن هذا يشكل تحدياً هائلاً إذا أريد له أن يتجاوز المستوى الخطابي أو التخطيطي لمطالب التنفيذ. ثم قد يثبت التمويل عقبة كما هو الحال في موزامبيق أو قد تثبت الحكومة وجود 4 أولويات إنمائية فقط وليس ال 17 كلها (Mukora). وفي مكان آخر، ظهر تحد لا يمكن أن يكون فريداً بالنسبة لباكستان: ماذا يحدث عندما يكون هناك بالفعل خطة متفق عليها لقطاع التربية و التعليم، ويتم التفاوض بشأنها على جميع المستويات، ولكن في بعض النقاط لا تتفق مع جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد في التعليم؟ من الذي يأخذ الأسبقية؟ إنها معضلة تستدعي إقتباساً أطول (علي):

هذه حالة كلاسيكية، مضى أكثر من عامين في وضع خطة - SESP. ولكن عندما يتم طرحها على مستوى المقاطعات، يأتي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لتحديد الثغرات. نعم، ستظل الثغرات قائمة ولكن إذا كانت الأولويات والخطط

المحلية تقوضها هذه الأهداف العالمية، فما هو نوع الملكية المحلية لهذه الأهداف العالمية التي يمكن أن نتوقعها؟ هل سيكون من المستغرب إذن، إذا فشل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أيضاً؟

وعلى المستوى القاري، قد تكون هناك مخاوف مماثلة على سبيل المثال بين أولويات جدول أعمال الإتحاد الأفريقي 2063 و جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، على النحو المبين في عنوان الدورة الثالثة القادمة للجمعية: "تنشيط التعليم نحو الخطة العالمية لعام 2030 و جدول أعمال أفريقيا 2063". وحتى داخل الإتحاد الأوروبي، سيكون هناك حاجة إلى أن يكون هناك تصميم دقيق من التضافر والأولويات في إطار 2020 للإتحاد الأوروبي في التعاون في مجال التعليم وروابطه وتداخلاته مع أجندة 2030 (Morel).

يمكن توقع ذلك بعد فترة وجيزة من سبتمبر 2015، كما وستعرف مصطلحات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدرسة الثانوية العادية، سواء في العاصمة أو خارجها (أوسوليفان، بيرمينغهام). وأكثر من ذلك يمكن إقراض أن أهداف التنمية المستدامة هي لغة مشتركة بين جميع أعضاء NORRAG (De Moura Castro). ولكن ما قد يكون مثيراً للدهشة لدى العديد من القراء هو مدى سرعة تنظيم عدد كبير من الإستثمارات الوطنية (+40) على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على مدى الأشهر 12-18 الماضية لبدء عملية المواءمة مع الخطط الوطنية (Naidoo). وبطبيعة الحال، سيكون لليونسكو دون شك دور في كثير من هذه المجالات، كما هو الحال في ولايتها وإهتمامها بذلك. وينطبق ذات الشيء على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ماذا يعني الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في حقيقة الأمر، وعلى ما يدل؟

من المؤكد أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يترك البساطة المطلقة للهدفين الإنمائيين للأهداف الإنمائية للألفية (التعليم الابتدائي الشامل والتكافؤ بين الجنسين)، حتى وإن لم تسفر هذه البساطة عن أي شيء مثل التعليم الابتدائي الشامل. ويمكن القول إن العالم قد وافق، في مجال التربية والتعليم، على الانتقال إلى جدول أعمال أكثر طموحاً بشكل واسع قبل تقديم أي من برامج التعليم الابتدائي أو أهداف التعليم للجميع الستة. ووقعت على تأمين مستوى أساسي من المعارف والمهارات للجميع على المستويين الأدنى والأعلى - بالمقارنة مع التركيز الرئيسي على الأهداف الإنمائية للألفية لمجرد الحصول على التعليم الابتدائي. هذا هو بالتأكيد على مقربة من نقلة نوعية (Yamada).

وهو تحد خاص جداً، لأن ساحات التعليم الثانوي والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي أكثر تعقيداً من مجرد تنظيم الوصول إلى التعليم الابتدائي الشامل والتكامل. ولا يمكننا فقط أن نوسع مدى تعقيد التعليم الثانوي للنهج التي تم تعلمها بشأن الوصول الأولي على مدى 15 عاماً للأهداف الإنمائية للألفية (Naylor). وهناك أيضاً مبادئ أكثر تطلباً في إطار الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، مثل التعلم مدى الحياة والتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وبالتالي فإن التنسيق الوطني للتعليم للجميع لا يمكن أن يصبح مجرد تنسيق وطني للتنمية المستدامة، بوجود العمل المعتاد (Hayashikawa).

تقدير الأرض

إلى الآن لم يتم أخذ التكلفة الهائلة لضمان حصول الجميع على التعليم ما بعد الأساسي على نحو كاف على الرغم من أن لجنة التعليم أبلغت عن نتائجها في غضون عام واحد من موافقة العالم على أهداف التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 39 بليون دولار من المعونة سنوياً لتأمين بعض الأهداف الرئيسية للتعليم في مجال التنمية المستدامة. وهذا يؤكد مدى اتساع فجوة التمويل الدولية. ولكن هناك أيضاً آليات دولية متناسقة مقترحة لسد هذه الفجوة (Klees; Naidoo). ويحدث ذلك عندما يكمن الركود المحلي الأساسي للتعليم والمهارات من خلال النمو الاقتصادي، ولا سيما في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. ومن المريب أيضاً أنه حتى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك على ما يبدو علاقة بسيطة بين مضاعفة الإنفاق على التعليم بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف وجني نتائج التعلم المحسنة (Schiefelbein & McGinn).

من مواءمة سياسات التنمية المستدامة إلى مرحلة التنفيذ

ولا بد من استعراض قضايا موازنة السياسات بين الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الوطني أو الدولي. ولكن التنفيذ شيء آخر. وتتعلق أهداف التنمية المستدامة بالأهداف والغايات والمؤشرات. لكنها لا تحتوي على أي دليل على التغييرات الاستراتيجية التي قد تحتاجها البلدان إذا ما أريد لها أن تصل إلى أهداف التعليم المستدامة وأهدافها العديدة (Schiefelbein & McGinn). على سبيل المثال، هناك الآن قدر كبير من المواد والاستراتيجيات حول كيفية تحسين ما يتعلمه الأطفال (وغالبا ما لا يتعلمونه) في المدرسة الابتدائية. غير أن معظم البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط لديها أدلة مماثلة جدا على استراتيجيات التعلم المحسنة للمرحلة الثانوية (Naylor).

ومع ذلك، هناك أربعة منظورات على الأقل في مرحلة التنفيذ. ويتضح أحدها من بكين، حيث يدعى أن "التعليم العام الحر والمنصف والنوعي" قد أدرج بالفعل على جدول الأعمال منذ عام 2000 (Liu). ومع ذلك، يمكن القول بأن قرار المؤتمر الشعبي الوطني في نوفمبر 2016 بحظر "المدارس الخاصة غير الربحية" مدفوع بالسياسة الوطنية، ويحدث فقط ليتوافق مع روح الهدف 4.1 من أهداف التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك كينيا، من الواضح أن القضايا الوطنية هي في المقدمة، حتى لو بدا أن هناك اتساقا مع جدول أعمال التنمية المستدامة 4 في بعض النقاط (Jowi).

وهناك منظور مختلف جدا عن التعليم "الحر والمنصف والنوعي" تأتي من جامايكا حيث يندرج هذا الخطاب على نظام تعليمي يميز بشكل عميق بين المدارس الثانوية التقليدية عالية الجودة والمدارس الثانوية المرتقبة لأولئك الذين يخفون في اختبار التحصيل الدراسي للصف السادس (Jennings). وبطبيعة الحال، فإن جامايكا بعيدة جدا عن كونها البلد الوحيد الذي توجد فيه انقسامات كبيرة داخل نظامها الثانوي. إن إشارة جينينغز إلى تأثير مؤسسات "نوع المدارس البريطانية" سيكون له صدى اليوم في العديد من البلدان الأخرى، بما فيها بريطانيا.

وهناك منظور ثالث بشأن تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يأتي من تيمور ليشتي التي ترتبط إصلاحات المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية لديه تجاه المهارات والزراعة ارتباطا بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مع أهدافها المتمثلة في "المهارات ذات الصلة" و "التعليم من أجل التنمية المستدامة" (Hill). وعلى الصعيد الدولي، عززت اليونسكو ومركزها التربوي للتفاهم الدولي على التوالي المناهج الدراسية ودليل المعلمين بشأن منع التطرف العنيف والمواطنة العالمية (Chung).

وقد تكون النسخة الرابعة حيث تكون أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر على "قائمة المفضلة" بدلا من كونها أولوية سياسية (Andres).

ما هو واضح بشكل صارخ في هذه والعديد من التفسيرات الأخرى في NN54 لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للتعليم هو أن "الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وأهدافه تتطلب كمية كبيرة من الإرادة السياسية والحامس" (Van Damme). ومن المرجح أن يكون البعد الحاسم لهذه السياسة التعليمية هو الآلية التي تختارها الأمم المتحدة لمراقبة التنفيذ. وسننتقل إلى هذه المؤشرات الحاسمة للنجاح في لحظة. ولكن علينا أولا أن ننظر إلى ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة ينظر إليها على أنها "لهم أم لنا".

أهداف التنمية المستدامة لهم أم لنا ؟

ويمكن لعدد كبير من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والبلدان من الشريحة العليا المتوسطة الدخل أن تنظر في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لأنظمتها التعليمية الخاصة، ولكن يمكنها أيضا أن تنظر في آثاره على دورها كجهات مانحة أو شركاء في التنمية. وخلافا للأهداف الإنمائية للألفية التي نظرت فيها العديد من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية باعتبارها أساسا للبلدان النامية، جرت بالفعل مشاورات وطنية بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في أكثر من نصف البلدان الـ 35 في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، بما في ذلك ما يلي: بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وأيسلندا ولاتفيا والنرويج والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية (Naidoo).

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحويل عالمنا، فإن الوثيقة المكونة من 35 صفحة والتي تحتوي أيضا على النص الكامل للأهداف الـ 17 وأهدافها، تتحدث عن كونها "أهدافا وغايات عالمية تشمل العالم بأسره والبلدان المتقدمة والنامية على السواء"

(الفقرة 5)، فإن الحقيقة هي أن النص الفعلي لا يعطي هذا الإنطباع. وللتوضيح من خلال مجرد تحليل نصي صغير: فإن مصطلح "البلدان النامية" ذكر ما لا يقل عن 69 مرة في هذه الصفحات الـ 35، ومصطلح "أقل البلدان نمواً" 44 مرة. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن العثور على البلدان المتقدمة سوى 8 مرات مقارنة بالمجموع الـ 111 للمصطلحين الآخرين.

وعلى الرغم من هذا التركيز الواضح على البلدان النامية، ليس هناك شك في أن بلدان مثل الصين واليابان تأخذ بجدية بالغة أهمية أهداف التنمية المستدامة لبلدها وكذلك لشركائها في التعاون. قدم رئيس الوزراء الياباني إستراتيجية التعاون في التعليم في البلاد في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 - إستراتيجية التعلم من أجل السلام والنمو (Arakawa & Kayashima). وقد شجعت اليابان، بصفتها رئيسة مجموعة السبعة، تدابير التعاون بين الدول الأعضاء الأخرى من خلال التزاماتها الدولية. وفي مجال التربية والتعليم، تقوم حالياً بصياغة مبادئ توجيهية بشأن أهداف التنمية المستدامة حيث تعطي الأولوية للتعليم والصحة على حد سواء كأساس للتنمية (المرجع نفسه). وفي الوقت نفسه، وضعت الصين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قيد التنفيذ، مع التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب، بتمويل جديد ومعهد جديد للتعاون بين بلدان الجنوب (Zhang). وترى الصين أيضاً أن مبادرة "حزام واحد طريق واحد" الجديدة تتفق مع خطة عام 2030، لأسباب ليس أقلها دعمها لتنمية الموارد البشرية (Lou).

وتبين المملكة المتحدة موقفاً مثرياً للاهتمام لأن وزيرة الدولة للتنمية الدولية ستكون مسؤولة عن تنسيق الإستجابة المحلية لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن دعم عمليات التنفيذ خارج المملكة المتحدة (تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة المتحدة). وعلى النقيض من ذلك، تواجه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في ألمانيا طريقتين، في كل من التعاون الوطني والدولي. وفي إطار التحدي المحدد الذي يواجه الهجرة إلى ألمانيا، تتطلع السياسة إلى إدماج التعليم داخل ألمانيا وكذلك في تحسين التنمية في بلدان المنشأ (Ress).

وفي بلدان مانحة أخرى مثل الهند، لم يتم بعد إعادة تسمية علامتها الدولية الكبيرة للتعليم من حيث أهداف التنمية المستدامة (Varghese)، بينما في الخليج أيضاً، لا ينظر على نطاق واسع إلى التعاون الدولي في مجال التعليم فيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وينظر إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها فرصة إيجابية (Kippels). وعلى النقيض من ذلك، أجرت البرتغال مشاوراً "وطنية" بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من الكلام عن العالمية، "فإن غالبية مروجي هذه العمليات الاستشارية هم من قطاع التنمية" (da Silva).

أثر مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؟

وعلى الرغم من أنه لا يزال بإمكاننا أن نذكر بشكل واضح جداً أن الأنبياء التي تفيد بأن الأهداف الإنمائية للألفية كانت تحل محل الأهداف الإنمائية الدولية، فإنني لا أتذكر أي نقاش حاد حول مؤشراتنا، بما في ذلك تحقيق هدفين تعليميين ألا وهما - إنجاز التعليم الابتدائي والتفاوت بين الجنسين في المدارس. أتساءل عن عدد قراء أخبار NORRAG الذين يعرفون أن هناك ستة مؤشرات لهذين الهدفين. وتشمل هذه النسبة ما يلي: 2.3 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية 15-24 عام من النساء والرجال، و 3.2: حصة المرأة في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي؛ 3.3: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني. أنا أعترف أنني لم أفعل ذلك.

وعلى النقيض من ذلك، يوجد حالياً ما لا يقل عن أحد عشر مؤشراً للأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها العشرة، وقد يثبت في نهاية المطاف أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً عالمياً لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وقد يكون من المفيد إعطاء هذه الاهتمامات الحاسمة بعض الشيء حيث سيتم استخدامها كأحد العناصر الرئيسية في التقارير الوطنية السنوية حول أهداف التنمية المستدامة المقدمة إلى الأمم المتحدة.

وعلى المستوى الأعم، يمكن القول بأن البدايات ضئيلة جداً التي تقترحها مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع لنوعية التعليم واتساعه ومدته تتناقض مع روح اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الاقتصادي، والحقوق الاجتماعية والثقافية (McGrath & Nolan).

أيضاً، وبشكل عام جداً، جادل المجلس الدولي للعلوم بأن "مجموعة موسعة من أهداف التنمية المستدامة والغايات تغطي مجموعة واسعة من المواضيع التي قد لا توجد لها حتى الآن بيانات مفصلة وموثوق بها والتي أيضاً قد يكون من الصعب تقنياً جمع البيانات التقليدية وطرق التكامل لها - أو مكلفاً جداً - للتنفيذ" (Narsee).

وقد يواجه هدف التنمية المستدامة في التربية والتعليم تحدياً أكثر تعقيداً للرصد مقارنة ببعض أهداف التنمية المستدامة القطاعية الأخرى. وهكذا، يعترف التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 بأن المؤشرات العالمية لا تغطي بأي شكل من الأشكال النطاق الكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة (اليونسكو، 2016: 17). وإدراكاً منها لهذا التحدي، وضعت اليونسكو ما لا يقل عن 43 مؤشراً موضوعياً يشمل المجموعة العالمية. ومع ذلك، فإن 29 فقط من هذه الـ 43 لا تزال "تناسب الغرض". لذلك لا يزال هناك قدر كبير من العمل المنهجي الذي ينبغي القيام به، بما في ذلك بعض جوانب المؤشرات العالمية. فعلى سبيل المثال، أصبح المؤشر العالمي حول الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات في نهاية المرحلة الابتدائية ونهاية التعليم الثانوي سليماً من الناحية المنهجية، ولكن البيانات لا تتوفر إلا في هذا المجال لأقل من 50 في المئة من البلدان في كل منطقة من مناطق اليونسكو (Montoya; Sachs-Israel).

وكما سنرى، فإن مستوى الشفافية والطموح للمؤشرات الموضوعية يضمن أن يكون أقرب إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التعقيد والتكلفة الناتجة. وفي واقع الأمر أيضاً، ربما تكون غالبية البلدان نفسها تقدم البيانات ببساطة عن المؤشرات العالمية الأساسية. وهذا قد يعني أن المفاهيم الأساسية في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مثل التعليم الابتدائي والثانوي الحر، لا يتم الإبلاغ عنها، لأنها ليست موجودة حالياً في المؤشرات العالمية (Moriarty). وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الهيئات المختلفة قد أنفقت قدر هائل من الوقت في الاجتماعات والإقناع والتأييد لضمان وجود مصطلحات "التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والنوعي" في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن وضع نقطة مماثلة بشأن حالة المهارات والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وقد تم استغراق مقدار كبير من الوقت لضمان أن تتطرق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى "المهارات ذات الصلة" و "المهارات الفنية والمهنية، من أجل التوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال". ومع ذلك، فإن هذه الطموحات الكبيرة تترجم إلى مؤشر عالمي يقترح فقط قياس "نسبة الشباب والكبار الذين لديهم مهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارة" (المرجع نفسه). ومما لا شك فيه أن مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية حيوية، ولكنها تغطي بعداً واحداً فقط من أبعاد العالم الجوهري لتنمية المهارات (King, 2016: 5). وحول القضية نفسها، فقد جادلت منظمة العمل الدولية بأن "الحد من النقاش حول" المهارات ذات الصلة "ومهارات القراءة والكتابة ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أهمية محدودة في المناقشات الأوسع نطاقاً حول ما يلزم من المهارات في اقتصاداتنا الديناميكية" (Comyn).

وقبل أن نغادر عالم المؤشرات، ينبغي أن نلاحظ أنه قد تم تطوير مؤشر ولوحات تحكم التنمية المستدامة من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) و بيرتلسمان ستيفتنغ:

<http://sdgindex.org/data/dashboards>

وقد استخدمها أحد مساهمينا في بناء مؤشر لمهارات الجودة لجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (Ogwo). وبما أن المؤشر ولوحات التحكم تغطي جميع الأهداف السبعة عشر وجميع البلدان والمناطق، فهناك إمكانيات غنية للاستفادة من بياناتها لأغراض المقارنة الأخرى.

الجهات الفاعلة غير الحكومية، الربحية وغير الربحية

لا يذكر القطاع الخاص بشكل كبير في النص الفعلي للأهداف السبعة عشر وغاياتها الـ 169 التي حددها. مجرد إشارة واحدة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب مع الشراكات العامة والمجتمع المدني (17.17)، وإشارة إلى كل من البحوث العامة والخاصة. وفي النص الأطول الخاص بتحويل عالمنا، هناك أكثر قليلاً عن دور وتنوع القطاع الخاص باعتباره

أحد وسائل التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة ومكانته في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين. وكجزء من هذه العملية الأخيرة، يشارك القطاع الخاص الآن في بعض الهيئات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة فضلا عن الائتلافات العالمية الأخرى المعنية بالتربية والتعليم.

ولوجود مخاوف كبيرة بشأن خصخصة التعليم وكيفية إرتباط ذلك بالترام الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بالتعليم "الحر والمنصف والنوعي"، ولأن هذه الساحة قيد البحث حاليا، فقد أدرجنا تحليلا تقديرا للوضع الراهن من مشاركة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة (Fontdevila & Verger). غير أن NN54 يثير التساؤل أيضا حول ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة توفر آلية لإضفاء الشرعية على مشاركة القطاع الخاص، وذلك من خلال جعل القضية تتراكم بشكل معقول عندما تكون الأهداف ذات صلة بميثاق الأمم المتحدة (Eats).

وعلى جانب المجتمع المدني من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كانت هناك مشاركة نشطة جداً في جدول أعمال التنمية المستدامة، في عملية تحديد الهدف أو الغاية على حد سواء، وكذلك في المشاورات الوطنية وفي ضغوط التنفيذ. وبطبيعة الحال، فإن خطاب التنمية المستدامة، الذي وافقت عليه الحكومات الآن، يمثل مصدرا قيما للضغط والتأييد من جانب المجتمع المدني. ولكن من المفيد التذكير بأن "تركيز معظم المجتمع المدني الوطني كان وسيظل دائما على تنفيذ أحكامه الدستورية الوطنية، وسياساته، وخططه الاستراتيجية" (Sorensen & Taneja).

وطلحت قضية مماثلة في حالة وجود منظمة مجتمع مدني واحدة في إثيوبيا؛ يمكن أن تثبت أن إثيوبيا، وهي بلد له مؤشرات الخاصة بالتعلم والحضور واستبقاء الطالب، أخذت على عاتقها إطار عمل التنمية المستدامة، وبدأت عملية مواءمة خططها مع هذا. ولكن يجدر التساؤل: هل سيكون بوسع الدولة ذات التمويل المحدود والقدرة أن تقيس أي نجاح ضد المؤشرات العالمية لهدف التنمية المستدامة الرابع، وهل يجب عليها أن تفعل ذلك؟ (Ross).

#### قضايا حيوية أخرى متعلقة بأهداف التنمية المستدامة – الخاتمة

إن محو الأمية للكبار هي واحدة من أكبر خيبات الأمل في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حيث تشتمل العديد من الأهداف على كلمة "جميع" (ذكرت 7 مرات في 10 أهداف) غير أن الإلتزام طويل الأمد بمحو أمية الكبار في العالم يجب أن يقدم فقط باعتباره "نسبة كبيرة من الكبار" في نص أهداف التنمية المستدامة (Fredriksen). وينبغي دراسة خلفية ذلك بعناية، ولكن بداية جيدة على هذا يمكن تقديمها من خلال التعليق التالي: "لا يزال أماننا شوط طويل في سبيل إعمال الحق في التعليم الأساسي للجميع. بكل الوسائل للجميع! (Hanemann).

التعلم من ثقافات وسياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). نحن ندرك تماما أن الكثير مما قمنا بتغطيته في NN54 هو حول كيفية مواءمة المناطق والدول والمجتمعات، العامة والخاصة، مع أهداف التنمية المستدامة. ومن المؤكد أنه يمكن القول بأنه ينبغي لنا أيضا أن نولي اهتماما أكثر جدية لما تعلمته عملية التنمية المستدامة بالفعل من ثقافات وسياقات مختلفة.

وعلى سبيل المثال، فقد انعكست أولويات اليابان وكوريا الجنوبية في اعتماد التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على التوالي. ولكن هناك بالتأكيد الكثير الذي يمكن أن يتعلمه المجتمع الدولي للتنمية من التجربة المميزة للدول الجزرية الصغيرة النامية (Crossley).

التاريخ، والتعليم العالي والسعادة. إن المتابعة المباشرة لهذه المسألة المتعلقة بتوريد الأفكار الجوهرية لأهداف التنمية المستدامة هي مصدر قلق مع الإستيلاء على تاريخ كيفية الوصول الفعلي لهذا النص النهائي. إذا كان من المتوقع أن يؤثر ذلك كثيراً على تطور العالم على مدى 15 عاما، فمن الذي قام بتحرير الأجزاء النصية للأهداف الإنمائية المستدامة التي نعرفها بالفعل بشكل جيد؟ وبشكل خاص من الذي اتخذ القرارات الخاصة بأهداف التعليم العشرة؟ فعلى سبيل المثال، ماذا وقع المحرر على اللغة المستهدفة التي يمكن القول بأنها مشوشة فيما يخص "التعليم العالي، بما في ذلك الجامعة"؟ ومن قرر أن توسيع عدد المنح الدراسية المتاحة في البلدان النامية (4 ب) كان ذا صلة؟ هل القضية الآن أن التعليم العالي قد عاد من البرد من حيث الأهداف العالمية (Adriansen; Lolwana)؟ وماذا عن أهداف التنمية المستدامة والسعادة؟ وبعيدا عن كل المخاوف المتعلقة بالإنفاذ

والجودة والإنصاف، هل من المؤكد أنه من أجل تحويل عالمنا يجب أن نتعهد بأن "جميع البشر يمكن أن يتمتعوا بالرخاء والعيش الرغيد في الحياة"؟ (Douse).

كلمة نهائية حول وضع أهداف التنمية المستدامة. من الواضح أن أهداف التنمية المستدامة حيوية لمجتمع الأمم المتحدة من حيث مهمتها ولايتها وتمويلها وحتى وظائفها. ولكن هذه المخاوف العالمية حول المواءمة هي في الواقع عالم بعيداً عن واقع التعليم والتعلم في كل من الشمال والجنوب. وبالنسبة لمعظم هؤلاء فإن التعلم والتدريس اليوم والجولة اليومية وتحدياتها لا تزال قضية رئيسية:

ومع ذلك، فإنني أناشد جميع المشاركين في هذه المناقشات الدولية أن يعيدوا النظر من وقت لآخر في واقع المعلمين والفصول الدراسية والمنازل في المجتمعات الأشد فقراً وتهميشاً في كل بلد من بلدان العالم. (Birmingham).

## أهداف التنمية المستدامة SDG ؟ ما المقصود بها؟

كلاوديو دي مورا كاسترو، كلية بيناغوراس، بيل هوريزونتي، البرازيل

[claudiodemouracastro@me.com](mailto:claudiodemouracastro@me.com)

كلمات البحث: أهداف التنمية المستدامة، الأهداف، الاستدامة، الأمم المتحدة، البيروقراطية الوطنية

الملخص: تم التوصل إلى أن أهداف التنمية المستدامة (SDG)، بما في ذلك ترجمتها البرتغالية، هي قليلة جداً في البرازيل. وقد تم إعطاء الأسباب المحتملة لذلك.

والغرض من هذه الملاحظة هو التعليق على مدى صدى إطار أهداف التنمية المستدامة في البرازيل. ويمكنني أن أقول أنه لا يتردد صداها على الإطلاق ويتوقف عند هذا الحد. ولكن من أجل جعل رأيي أكثر مصداقية إسبحوا لي أن أتوسع في إجابتي.

وقد جمعت بعض الانطباعات خلال تجوالي، في مجيئي وذهابي في جميع أنحاء العالم، وذلك تحت إشراف منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

فالدول الصغيرة والضعيفة تولي اهتماماً كثيراً لما يخرج من أسرة الأمم المتحدة في حين أن البلدان الكبيرة لا تولي ذلك الإهتمام.

خرجت الولايات المتحدة من اليونسكو، لتعود إليها في وقت لاحق. ولم يكد الأميركيون ينتبهون إلى أي من الحركتين. وفي هذه الحالة، يكون البلد كبيراً جداً وقوياً للرعاية. البرازيل دولة كبيرة ولكنها ليست قوية. ومع ذلك، فإنها تعاني من حالة العزلة الحادة.

اسأل أي بيروقراطي من الطبقة المتوسطة في برازيليا عن وكالات الأمم المتحدة. من المحتمل أن ينظر إليها كمنظمات تمويل المشاريع التي تريد السلطات البرازيلية تنفيذها. ونظرا للقواعد البيروقراطية المستحيلة في البرازيل، فهم يلجأون إليها، من أجل تجاوز طقوس بلادهم. ومن كل ما نعرفه، فإن المشاركين البرازيليين ينفذون هذه المشاريع على محمل الجد. وفي معظم الأوقات، تقترح الوزارات المعنية أسمائهم. هذه الحيلة الإتفاقية هي أكثر دور مفيد للحكومة، نظرا للتعقيدات السخيفة للبيروقراطية المحلية.

أما بالنسبة لرسائل وكالات الأمم المتحدة المختلفة، نعم، فنحن نستمتع إليهم عندما يطلب من ممثليهم التحدث في المناسبات العامة. ولكن بما أن هذه الأفكار السامية تأتي بدون ميزانية، فسوف تنسى قريباً.

أهداف التنمية المستدامة هو نوع آخر لتلك الرسائل. من الذي يولي الإنتباه إليها؟ من كل ما أعرفه، عدد قليل جداً من الناس.

في كل يوم أقرأ لقطة إلكترونية من الأخبار عن التربية والتعليم. قد يكون من المفيد أن نلاحظ أنني لم أقرأ مطلقاً إدخالاً واحداً عن هذا الموضوع.

الاختبار التالي هو أن نسأل السيد جوجل عما يفكر. عند كتابة "Objetivos de Desenvolvimento Sustentável" (الترجمة الرسمية إلى البرتغالية) تم الإشارة إلى إجمالي 356 ألف مدخل. ولإيجاد نوع من المقارنة قمت بكتابة اسمي. وكانت المفاجأة، لدي حوالي نفس العدد من الإدخالات. هل أنا مشهورة أم أن أهداف التنمية المستدامة ما هي إلا فكرة لم تترسخ في البرازيل؟ وبما أن البديل الأول خاطئ بشكل واضح، علينا أن نقبل الآخر.

فيجا هي مجلة الأخبار الأسبوعية البرازيلية الرائدة، ومع تداول أكثر من مليون نسخة. كوونها منشوراً ذو اتجاهات يمينية وسطية، فإنها تعكس ما يهم الإنسان البرازيلي العادي. وقد حدد البحث عن الترجمة البرتغالية لأهداف التنمية المستدامة أربع دول في عام 2016 وفي عام 2015. وفي المقابل، اكتشفت جوجل 362 مليون مدخل تحت اسم المجلة. هذا تقدير غامض لأنه

يتضمن منتج تنظيف بنفس الاسم وكذلك مراجع للمجلة في وسائل الإعلام الأخرى. ومع ذلك، فإنه يعطي فكرة عن شعبية أهداف التنمية المستدامة في البلاد.

لست متأكداً مما إذا كان هذا دليلاً على جهلي بشأن القضايا الدولية الرئيسية أو دليلاً على مدى أهمية أهداف التنمية المستدامة (SDG) الهامشية في محيطي، ولكن اضطررت إلى البحث في جوجل لمعرفة ما تعنيه هذه الأحرف الثلاثة.

## عمان تتفاعل مع طموحات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

محمد اليعقوبي، وزارة التربية والتعليم، مسقط

[malyaqoubi@moe.om](mailto:malyaqoubi@moe.om)

كلمات البحث: إتفاقية مسقط؛ ومواعتها مع الخطة الوطنية؛ دور اللجنة الوطنية لليونسكو

الملخص: ساهمت عمان في عملية التنمية المستدامة من خلال إتفاقية مسقط. وتواصل اللجنة تقديم الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 4 ومواعتها من خلال المشاركة في لجان رئيسية ومن خلال اللجنة الوطنية العمانية لليونسكو.

يتحمل جميع أصحاب المصلحة في مجال التربية والتعليم في سلطنة عمان مسؤولية العمل على تحقيق الرؤية الوطنية للتربية والتعليم المتمثلة في العبارة التالية: " بناء الموارد البشرية بمهارات العمل والحياة الأساسية بحيث تمكنهم من العيش بشكل منتج في عالم المعرفة، و مؤهلين بقدر يمكنهم من التكيف مع التغيرات المعاصرة، والحفاظ على الهوية الوطنية والقيم الأصيلة، وقادرين على المساهمة في تنمية الحضارة الإنسانية". وهي رؤية شاملة ولكنها تتماشى بشكل واضح مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان التعليم الشامل والمنصف للجودة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

وقد ساهمت سلطنة عمان في تشكيل الإطار العالمي للتربية والتعليم لجدول أعمال عام 2030. وقد بدأ ذلك بإتفاق مسقط الذي نتج عن المشاورات التي جرت خلال الإجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في عمان في أيار / مايو 2014. وقد تم تعزيز عناصر ذلك في المنتدى العالمي للتربية والتعليم، إنتشيون، 2015. كما شاركت سلطنة عمان بعد إعتقاد إطار عمل إنتشون رسمياً في الإجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر اليونسكو في نوفمبر / تشرين الثاني 2015. كما أنه عضو في اللجنة التوجيهية للتربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 التي تمثل الدول العربية جنباً إلى جنب مع دولتين أخريين. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم السلطنة بشكل فعال في تقييم مؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في مجموعة التعاون الفني المتعلقة بالمؤشرات.

دور وتأثير الأعمال الخيرية الخليجية فيما يتعلق بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة  
سوزان كيبلز، مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، رأس الخيمة، دولة الإمارات

[susan@alqasimifoundation.rak.ae](mailto:susan@alqasimifoundation.rak.ae)

كلمات البحث: الأعمال الخيرية؛ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة؛ دول مجلس التعاون الخليجي

الملخص: أصبحت المنظمات الخيرية الخليجية جهات فاعلة بارزة على نحو متزايد في مجال التربية والتعليم العالمي. وفي حين أنهم غالباً ما يعملون على دعم جودة التعليم الشامل والمنصف، إلى أنه لا يوجد سوى القليل من الأبحاث التي تدرس الأنشطة الشاملة لهذه المؤسسات. وبذلك تصف هذه الورقة لماذا تحظى المنظمات الخيرية الخليجية العاملة في مجال التربية والتعليم بإهتمام أكبر من الأكاديميين وصناع السياسات.

تعتبر المنظمات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي من الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التربية والتعليم على الساحة العالمية. وقد تحولت دول الخليج، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، بشكل متزايد من القنوات المنفصلة تاريخياً إلى تقديم المزيد من الطابع الرسمي على النمط الغربي من الأعمال الخيرية العامة (من خلال إنشاء مؤسسات تحمل أسماء رعاتها). وفي المقابل، أصبحت الأنشطة الخيرية الخليجية بارزة على نحو متزايد على الساحة الدولية، حيث ساهمت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بسخاء في مجموعة من القطاعات، بما في ذلك التربية والتعليم.

في عام 2013 وحده، ووفقاً لتقرير واحد، تبرعت المؤسسات والشركات والأسر في الخليج بمبلغ 1.76 مليار دولار أمريكي لمجموعة متنوعة من الأسباب خارج بلدانها، مع 15٪ منها لدعم التعليم (كوتس، 2014)، ويؤدي هذا التمويل الخيري دوراً رئيسياً في دعم أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 4، الذي يهدف إلى "ضمان التعليم الجيد والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" (منصة معارف التنمية المستدامة، 2016، صفحة 1). وتشمل بعض المبادرات الخاصة التي تقوم بها المنظمات الخيرية الخليجية التبرع بمبالغ كبيرة لأسباب تربية (أي إعطاء 20 مليون دولار للتربية والتعليم في حالات الطوارئ)، بحيث تجمع الأطراف المعنية بالتربية والتعليم (أي إنشاء القمة العالمية للابتكار في التربية والتعليم (وايز))، ودخول تحالفات عالمية للدعم المباشر لأهداف التنمية المستدامة (مثل دبي العطاء وتثقيف الطفل بالشراكة مع المبادرة العالمية للتعليم الأول (GEFI)). (Dubai Cares, 2016a; Partnerships for SDGs, 2016; WISE, 2016).

وفي الوقت الذي ترغب فيه البلدان الغنية بالنفط في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد في أن ينظر إليها على أنها صانعة سياسات على الساحة الدولية، تركز العديد من المنظمات الخيرية على البرامج والأنشطة في البلدان النامية. كما أن لدى مؤسسات مثل دبي العطاء (جزء من مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية) في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتعليم فوق الجميع في قطر، ومؤسسة الملك فيصل في المملكة العربية السعودية، مبادرات لتحسين الوصول التعليمي للأطفال في بلدان مثل أفغانستان، والهند، وكينيا، والمكسيك. وهي غالباً ما تقوم بذلك من خلال مشاريع البنية التحتية مثل بناء المدارس والعمل البرامجي مثل تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية. (Dubai Cares, 2016b, 2016c; EAA, 2015, 2016). (KFF, 2016).

وتكتسب المؤسسات الخيرية الخليجية مصداقية دولية في قطاع التربية والتعليم العالمي على الرغم من أنها لم تتمكن بعد من مواجهة العديد من قضاياها المحلية. فعلى سبيل المثال، تركز دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية باستمرار في الربع الأدنى من جميع البلدان في الإمتحانات الدولية، مثل برنامج التقييم الدولي للطالب (PISA) وإتجاهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS). (TIMSS & PIRLS International Study Centre, 2011). ومع ذلك، فقد تمكنا من إقامة شراكات مع العديد من المؤسسات المعروفة مثل مختلف وكالات الأمم المتحدة والشراكة العالمية للتعليم ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والبنك الدولي والعديد من كيانات القطاع الخاص. وعلى الرغم من العلاقات الدولية الكثيرة مع

المنظمات الخيرية الخليجية، إلى أن هناك نقصاً حقيقياً في المعلومات العامة والبحوث التي تدرس الأنشطة الشاملة لهذه المؤسسات في قطاع التربية والتعليم.

فبدون بيانات شاملة، هناك خطر كبير يتمثل في الإفراط في توفير بعض مجالات التربية والتعليم أو عدم توفيرها. على سبيل المثال، وجدت دراسة إستكشافية في دولة الإمارات العربية المتحدة أن المؤسسات التي تمويلها الدولة كانت تركز بشكل كبير على برامج الطلبة ذوي الأداء العالي، ومع ذلك، كانت هناك برامج أقل بكثير للطلبة المعرضين للخطر (ريدج & كيبلز، 2015). ومن خلال التعاون حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تكون هذه وسيلة تلتقي بها المؤسسات الخيرية العاملة في قطاع التعليم لتنسيق الأنشطة، وتتبع النناج، والتعاون من أجل خدمة الأشخاص الأكثر احتياجاً، بما في ذلك المتدربين في بلدانهم.

ومع تزايد نفوذها الدولي في قطاع التربية والتعليم، تستحق الأعمال الخيرية الناشئة من دول الخليج اهتماماً أكبر من الأكاديميين وصانعي السياسات على حد سواء. وتعني الأموال السخية التي تقوم عليها المنظمات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي أن هناك العديد من الفرص لدعم الحصول على التعليم ونوعيته. وستواصل المنظمات الخيرية الخليجية الرغبة في بناء شراكات ثنائية أقوى في المستقبل والعمل في البلدان ذات الإهتمام الإستراتيجي، ومن هنا يبدو أن التوجه نحو العطاء الخيري من الخليج سيستمر في النمو. وكما هو الحال، يجب القيام بمزيد من العمل لضمان دعم مجالات التربية والتعليم الأكثر احتياجاً على الصعيدين المحلي والدولي.

إن نمو المنظمات الخيرية في منطقة الخليج التي تركز على التربية والتعليم هو تطور جديد نسبياً له إمكانيات كبيرة للخير في قطاع التربية والتعليم العالمي. ومن شأن التركيز المستمر على تتبع الأنشطة الخيرية الناشئة عن المنطقة من حيث صلتها بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أن يساعد على ضمان أن هذه الحركة تساهم بشكل إيجابي في أجناس التنمية الوطنية والدولية على حد سواء.

المراجع:

- Coutts. (2014). 2014 Report: Middle East. Retrieved on October 20, 2016 from [philanthropy.coutts.com/en/reports/2014/middle-east-gcc/findings](http://philanthropy.coutts.com/en/reports/2014/middle-east-gcc/findings). Html
- Dubai Cares. (2016a, October 20). Dubai Cares com- mits AED 73 million (USD 20 million) to Education in Emergencies. Retrieved from [www.dubaicare.com/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-commits-aed-73-million-usd-20-million-to-education-in-emergencies.html](http://www.dubaicare.com/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-commits-aed-73-million-usd-20-million-to-education-in-emergencies.html)
- Dubai Cares. (2016b). Where we work. Retrieved on October 30, 2016 from [www.dubaicare.com/en](http://www.dubaicare.com/en)
- Dubai Cares. (2016c). Our Approach. Retrieved November 5, 2016 [www.dubaicare.com/en/article/programs/our-approach/approach.html](http://www.dubaicare.com/en/article/programs/our-approach/approach.html)
- Education Above All [EAA]. (2016). Who we are. Retrieved February 15, 2016 from [educationabove-all.org/#/about/1as](http://educationabove-all.org/#/about/1as)
- Education Above All [EAA]. (2015). Annual Report. retrieved from [educationaboveall.org/uploads/library/file/b6ffdf5be4.pdf](http://educationaboveall.org/uploads/library/file/b6ffdf5be4.pdf)
- King Faisal Foundation [KFF] (2016). King Faisal Foundation. Retrieved on October 30, 2016 from [www.kff.com](http://www.kff.com)
- Partnership for SDGs. (2016). Global Education First Initiative (GEFI). Retrieved on November 5, 2016 from <https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=9696>
- Ridge, N. & Kippels, S. (2016). What is the Status of State-funded Philanthropy in the United Arab Emirates? Retrieved from <http://www.alqasimifoundation.com/admin/Content/File-48201653124.pdf>

Sustainable Development Knowledge Platform. (2016). Sustainable Development Goal 4. Retrieved on November 5, 2016 from <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4>

TIMSS & PIRLS International Study Center. (2011). Mathematics Achievement. Retrieved from [timssandpirls.bc.edu/data-release-2011/pdf/ Overview-TIMSS-and-PIRLS-2011-Achievement. Pdf](http://timssandpirls.bc.edu/data-release-2011/pdf/Overview-TIMSS-and-PIRLS-2011-Achievement.Pdf)

WISE. (2016). About WISE. Retrieved on November 5, 2016 [www.wise-qatar.org/who-we-are](http://www.wise-qatar.org/who-we-are)

## كيف يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ دروس من دراسة حالة الأهداف الإنمائية للألفية

إد ماهر، بالين، أنتويرب

[edmaher@hotmail.be](mailto:edmaher@hotmail.be)

كلمات البحث: الأهداف الإنمائية للألفية؛ أهداف التنمية المستدامة؛ الأمم المتحدة؛ دراسات السياسات

موجز: توضح هذه المقالة دراسة حالة حديثة لعملية السياسة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتقترح أن تتضمن أفكاراً قيمة عن أهداف التنمية المستدامة.

لقد بحثت دراسة حالة حديثة أجريت في عملية إختيار الأهداف الإنمائية للألفية كيف ولماذا تم إختيار بعض الأولويات في حين تم وضع البعض الآخر جانباً. وتشير الدراسة إلى الدروس المستفادة من عملية أهداف التنمية المستدامة (ماهر 2015). ويجري هنا مشاركة بعض من الأفكار التي تم التوصل إليها من قبل الكاتب.

وفي أيلول / سبتمبر 2000، اعتمد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يتضمن أكثر من 75 أولوية من أولويات التنمية، التي تعهدت الدول الأعضاء من خلالها "بتحقيق تطلعاتنا العالمية من أجل السلام والتعاون والتنمية" (2000، ص 9). وفي الفترة ما بين عامي 2000 و 2001، تم خفض هذه الأولويات الإنمائية إلى قائمة تضم ثمانية أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية ذات أهداف ومؤشرات مرتبطة بها. وقد وردت في مرفق خارطة الطريق لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (الأمين العام للأمم المتحدة، 2001). وكان عدد أولويات التنمية السرية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية عند هذه النقطة هو 20. ومع ذلك، تم تنفيذ تغييرات إضافية على الأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات. وفي نهاية المطاف، وبحلول عام 2007، كانت 22 أولوية إنمائية (الأمم المتحدة، 2012).

الأهداف الإنمائية للألفية: تحديد الأولويات حسب نص السياسة

نص السياسة	إعلان الألفية	خارطة الطريق	مرفق خارطة الطريق	الشكل النهائي للأهداف الإنمائية للألفية
السنة	2000	2001	2001	2007
#الأولويات المحددة	75	61	20	22

وإستكشفت دراسة الحالة (ماهر، 2015) كيف ولماذا تم إختيار قائمة الأولويات المحددة من قائمة أصلية تزيد عن 75. وتناقش الجوانب المثيرة للجدل في عملية وضع السياسات. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أي دليل على أن الجمعية العامة صوتت على الإطلاق على القائمة المنقحة لثمانية من الأهداف الإنمائية للألفية. وبدلاً من ذلك، حددت نخبة من السياسات تضم نحو 50 فرداً، تتألف من مهنيي التنمية والمنظمات عبر الوطنية، ما ينبغي أن تكون عليه. كما أعطيت الأولوية التدرجية للأولويات التي تعزز تكافؤ الفرص، مثل التعليم الابتدائي الشامل. ومع ذلك، فقد استبعدت تدرجياً الأولويات التي تشجع على تحقيق نتائج أكثر مساواة، مثل إزالة الحواجز التجارية. وفي عام 2007، تم أيضاً تنقيح إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد استثنى من ذلك في تلك المرحلة المساعدة الإنمائية الأكثر سخاء، والوصول

الحر لصادرات أقل البلدان نمواً، والعبء المعزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلغاء الدين الثنائي (البنك الدولي، 2014). وأدى ذلك إلى إعاقه القدرات الهيكلية التي تحتاجها البلدان النامية لمعالجة الفقر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجوانب وغيرها من الجوانب المثيرة للجدل في هذه العملية، فقد نظرت الدراسة أيضاً في الرأي القائل بأن إعلان الألفية مستحيل على نطاق واسع. وقال خمسة من كل عشرة من الذين أجريت معهم المقابلات، وجميعهم من كبار الجهات الفاعلة في مجال السياسات في الأمم المتحدة، نفس الشيء. وقد أخذ تسعة من كل عشرة منها النهج الانتقائي بعين الاعتبار، وهو تحديد عدد محدود من الأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن فهمها وقياسها كما أنها قابلة للتنفيذ، كاستراتيجية فعالة. لقد عمدوا إلى تحديد قيمة وضع الأهداف التي تم فهمها في البداية، وثانياً قابلة للتنفيذ، و "قصيرة وفعالة بما فيه الكفاية لتكون فعالة"، وثالثاً ضمن إطار "من شأنها أن تناشد الشعب" من أجرى المقابلة - ممثل سياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة).

وتسلط الدراسة الضوء أيضاً على النجاحات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة في مجال السياسات وتحديد أهداف الأمم المتحدة بشكل عام (بحسب إميريج وآخرون، 2005؛ جولي وآخرون، 2009) وكذلك نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية على وجه الخصوص (حسب أنان، 2012؛ فانديمورتيل، 2011).

أهداف التنمية المستدامة: عدد الأولويات المحددة لكل نص سياسي

نص السياسة	المقترح المفتوح لفريق العمل المعني بأهداف التنمية المستدامة	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
السنة	2014	2015	يوليو 2017
الأهداف المحددة	169	169	

ويمكن الافتراض بأن هذا يعني أن أهداف التنمية المستدامة أقل "فعالية" من الأهداف الإنمائية للألفية، وأنها ستكون ذات طابع جماعي لتحديد الأولويات وتنفيذها بالكامل. ومن المرجح أن يكون هناك تضيق في أولويات أهداف التنمية المستدامة بين الآن و عام 2030. وكيف يجب أن نلحظ بعناية وأهمية ما إذا كانت هناك أولويات معينة للأهداف الإنمائية المستدامة، وكيف ولماذا سيتم تجنب الآخرين. وسيتم استعراض أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 5 و 9 و 14 و 17 في قمة رفيدة المستوى في تموز / يولييه 2017.

وعلى الرغم من أن التركيز الضيق للأهداف الإنمائية للألفية قد تحول إلى تركيز أوسع لأهداف التنمية المستدامة، إلا أنها قادرة على إقتراح أنها واسعة جداً لتحقيقها. وفي حالة حدوث تهجير لأولويات أهداف التنمية المستدامة، فإن التحدي الأساسي سيكون إختيار الأولويات الصحيحة والمزيج الصحيح من الأولويات. هناك، في نهاية المطاف، الكثير على المحك.

- Annan, K. (2012). *Interventions: a Life in War and Peace*. London: Allen Lane.
- Emmerij, L., Jolly, R., and Weiss, G., (2005). Economic and Social Thinking at the UN in Historical Perspective. *Development and Change*, 36(2), pp. 211-235.
- Jolly, R., Emmerij, L. and Weiss, T., (2009). *UN Ideas that Changed the World*. Bloomington: Indiana University Press.
- Maher, E.A., (2015). How and Why Universal Primary Education was Selected as a Millennium target. At a minimum, the number of development priorities is 169. This is more than double the number of development priorities identified in the Millennium Declaration and more than seven times the number of priorities identified in the MDGs. *Development Goal: A Case Study*. Dissertation (Ed. D.). University of Bath, United Kingdom.
- United Nations, (2000). *United Nations Millennium Declaration A/RES/55/2* [Online]. Available from: <http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm> [Accessed 3 November 2010].
- United Nations, (2012). *Millennium Development Goals* [Online]. Available from: <http://www.un.org/millenniumgoals/bkgd.shtml> [Accessed 18 June 2012].
- United Nations, (2014). *Report of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals A/68/970* [Online]. Available from: [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/68/970&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/68/970&Lang=E) [Accessed 21 November 2015].
- United Nations, (2015). *Transforming Our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development A/70/L.1* [Online]. Available from: [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E) [Accessed 21 November 2015].
- United Nations Secretary General, (2001). *Road Map Towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration (A/56/326)*. New York: United Nations.
- Vandemoortele, J., (2011). The MDG Story: Intention Denied. *Development & Change*, 42(1), pp. 1-21.
- World Bank (2014). *Data: Millennium Development Goals* [Online]. Available from: <http://data.world-bank.org/about/millennium-development-goals> [Accessed 2 September 2014].

## عرض طرق العمل الخاصة بهم: كيف يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

توم إيتس، تطوير التربية والتعليم، لندن

[tmdeats@yahoo.com](mailto:tmdeats@yahoo.com)

كلمات البحث: القطاع الخاص؛ الشرعية؛ الأبحاث؛ الإستثمار؛ المشاركة؛ الجودة

الملخص: يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مساهمة جميع القطاعات في تعريف المصطلحات الذاتية بشكل أفضل مثل تعليم "وثيق الصلة" و "نوعية عالية". ويمكن أن يكون ثمن المشاركة المشروعة هو المساهمة في الإستثمار في البحث والتطوير من أجل إظهار الكيفية التي ستسهم بها في تحقيقها على المدى الطويل؛ وإلا فإن التعريف الغامضة معرضة لخطر الإستغلال.

إن دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير واضح، وبالتأكيد في مجال التربية والتعليم. إن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم لا يذكر إلا القطاع الخاص إلا نادراً، فقط كأصحاب مصلحة وكمشاركين. وحتى الهدف 17 المعني بشأن الشراكات لا يشمل سوى القطاع الخاص المعني في تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهكذا، هناك سؤال حول كيفية تحقيق هذه الأهداف وتحفيز المجتمعات المحلية على العمل.

وتعتمد مسألة كيفية استجابة المجتمعات المحلية لإطار أهداف التنمية المستدامة جزئياً على المدى الذي ينظرون فيه إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها تفي بمصالحها الحقيقية. ومن المرجح أن ترى المنظمات التي تفكر على المدى الطويل والملتزمة بالتحسين المنهجي أن أهداف التنمية المستدامة لها دور في توفير قرارات بحكم الأمر الواقع فيما يتعلق بالقرارات، سواء كان هدفها هو نمو الأعمال التجارية أو وضع السياسات أو مجموعات المجتمع المدني. وحيثما يختلف القطاع الخاص عن هذه المنظمات هو أنه يميل إلى التركيز على المدى القصير، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة عن طريق تقديم التقارير إلى الأسواق المالية.

ويمثل الغموض داخل أطر أهداف التنمية المستدامة خطراً وفرصاً على حد سواء. وبالنسبة للمنظمات التي ترى المعادلة التجارية من حيث التأثير المؤدي إلى التوسع والربح على المدى الطويل، فهناك فرصة لتكون مبتكرة في كيفية مساعدتها على تحقيق الأهداف. وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لهيكل أهداف التنمية المستدامة لهذه المنظمات في أنها تسمح لهم بالعمل وفقاً للأدلة المتاحة بناء على النتائج القيمة. ومن ثم يمكن تفسير أهداف التنمية المستدامة على أنها خلاصة وافية لأفضل الممارسات، مما يوفر للشركات تكلفة الحصول على هذه التكاليف لأنفسها.

وبالنسبة للمنظمات التي تعمل على فرضية أكثر انتهازية، فإن غموض الإطار يتيح فرصة لربط نهج الأعمال ذات الصلة الفائقة بأهداف التنمية المستدامة بطريقة هشة. وكثيراً ما كان القطاع الخاص في مجال التربية والتعليم مثيراً للجدل، حيث أنه من المتصور أن صنع القرار من أجل تحقيق الربح يتم بطريقة أخرى تختلف عن مبادرات التأثير الأخرى، مما يخلق الشكوك المبررة في دوافع القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما تعتبر الطبيعة التكوينية لنظم التربية والتعليم وتأثيرها على القيم والهوية والمواطنة مسائل ذات سيادة وطنية. ولذلك فإن ممارسة الظواهر الخارجية في هذه المناطق تعد محل نزاع شديد. ويمكن اعتبار تأثير البرامج العالمية مثل برنامج بيسا وغيرها من الإختصاصات غير القضائية على التعلم مثل برامج التعليم عبر الحدود هداماً من قبل أولئك الذين يأخذون بعين الإعتبار امتيازات الحكومات الوطنية في نهاية المطاف.

ومع ذلك، فإن القطاع الخاص بشكل عام يحمل موقفاً مشروفاً كمجموعة يجب أن تكون مصالحها في سياسة التعليم، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين من أولياء الأمور إلى الطلاب، ومن المعلمين إلى موظفي الجامعات. ومثل الآخرين، يجب إشراف القطاع الخاص في التصدي لأحد التحديات البارزة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - وهو تعريف "الملاءمة" و "مهارات القرن الحادي والعشرين". إن صوت أصحاب العمل بشكل عام مفيد باعتباره واحداً من بين العديد في مساعدة الحكومات على إعطاء الأولوية لبعض النتائج والعمليات وسياساتها الداعمة لأنها يمكن أن تقدم تقريراً عن الصفات التي يحتاجها أولئك الذين يدخلون القوة العاملة.

ومن ثم، فإن أهداف التنمية المستدامة توفر آلية لإضفاء الشرعية على مشاركة القطاع اخلاص، من خلال جعل القضية قد تتراكم أرباحها على نحو معقول عندما تكون الأهداف مشروطة باتفاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الغموض العميق وراء المقاييس المستخدمة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة يجعلها عرضة للإساءة.

إن المحددات الفائقة للجودة - مثل إجتياز الاختبار - يمكن أن تعطي للمنظمات الربحية شرعية لزيادة توفير التقييم (ويفتخر بالتقييم الذي ينتج عنه ذلك) دون أن يكون واضحاً ما يعنيه ذلك.

ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية استخدام إطار عمل أهداف التنمية المستدامة كجزرة وعصا، إذا كانت هيئات القطاع الخاص مستعدة للإستثمار في حلول لمواجهة مشاكل التربية والتعليم، فإن هناك موقفاً مفيداً لهم في توفير أجزاء من الحل وتمثيل إحتياجاتهم لمصممي النظام. ويمكن أن يكون التحذير أنه إذا أرادوا أن يدعوا أنهم يساعدون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم منتجاتهم أو خدماتهم، فإن هناك حاجة إلى "إظهار أعمالهم". ومن حيث شروطها، فإن الإستثمار في البحث والتطوير - وتشجيع الإستثمار المشروع وطويل الأمد والإبتكار في هذا القطاع لا يمكن أن يكون سوى شيء جيد.

من الجدير بالذكر أن البحث عن مراجع أهداف التنمية المستدامة على مواقع شركات التعليم العالمية يجلب القليل من الفرح. لا توجد إشارة واضحة على مواقع مجموعة أبولو، أو أمبليفي، أو روبرت مردوخ في مجال التعليم. ويسلط جيمس للتعليم الضوء على عمل مؤسسته، في حين أن بيرسون لديه تدوينة على مدونته تنسق الموازنة بين إستراتيجيته والهدف التربوي لأهداف التنمية المستدامة ولكن يظهر قليلاً في طريق العمل. وبالتالي، هناك فرصة للجانبين للانخراط بشكل أكبر وعلى نحو فعال وإتخاذ أدوار واضحة في تحسين فرص الوصول إلى التعليم والتعلم.

## إعادة كتابة طموح هدف التنمية المستدامة الرابع: مخاطر المؤشرات العالمية الضيقة

كيت موريارتي، جامعة ساكس

[k.moriarty@sussex.ac.uk](mailto:k.moriarty@sussex.ac.uk)

كلمات البحث: المؤشرات؛ التعلم؛ الطموح السياسي

ملخص: فيما يخص العملية الفنية لتحديد المؤشرات العالمية لهدف التنمية المستدامة الرابع، في بعض الحالات، تعمل المخاطر على تضيق الطموح السياسي للهدف وتقوض الإنجاز المنصف للهدف نفسه.

تحدد أهداف التنمية المستدامة وعدا بتحول جذري: من أجل القضاء على الفقر وإيجاد مستقبل مستدام للجميع دون أن يتخلف أحد عن الركب (الأمم المتحدة، 2015). ويعترف بالتعليم، وهو أحد الأهداف السبعة عشر، كمحرك رئيسي في هذه العملية، مع وجود أدلة هامة تثبت أن زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد من شأنه أن يحسن من النتائج الصحية، وتمكين المرأة، ويولد النمو الإقتصادي و يبني مجتمعات أكثر ديمقراطية (اليونسكو، 2013).

يتعهد الهدف الرابع من مبادرة التنمية المستدامة "بضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع"، وتنقسم إلى سبعة أهداف عامة وثلاث وسائل للتنفيذ. وهذه الأهداف مجتمعة وما يليها جدول أعمال طموح لتحقيق التعليم بحلول عام 2030. وكما هو الحال بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فإن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وأهدافه ناتجة عن عملية طويلة من المفاوضات السياسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبمساهمة من هيئات الأمم المتحدة، والمجتمع، والجهات الفاعلة الأخرى. فلماذا يكون طموح الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة معرضاً لخطر التقويض من خلال عملية تقنية؟

إن العملية التقنية المعنية هي تطوير المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs). ومع ذلك، فبدلاً من كونها مجرد عملية تقنية كما صورت، فإن القرارات النهائية الصادرة عن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية المستدامة بشأن نطاق وصياغة المؤشرات العالمية سيكون لها، بلا شك، دلالات سياسية حقيقية وخطر يهدد الالتزامات السياسية الطموحة.

إن تحقيق غاية واحدة فقط من الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ومؤشره، على سبيل المثال، يوضح المخاطر (على الرغم من أن هناك حجج يمكن أن تتخذ بشأن الآخرين). تلتزم الغاية 4 من أهداف التنمية المستدامة بأن " بحلول عام 2030، يكفل لجميع البنين والبنات إكمال التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والنوعي، مما يؤدي إلى نتائج تعليمية ذات صلة وفعالة". ومع ذلك، فإن المؤشر العالمي المقترح 4.1.1. سوف يقيس فقط "نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصفوف 3/2؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و (ج) في نهاية المرحلة الثانوية الدنيا محققين على الأقل أدنى مستوى من الكفاءة في (1) القراءة و (2) الرياضيات، حسب الجنس" (IAEG-SDGS، 2016). ولا يحتاج المرء إلى أن يكون متخصصاً من أي نوع ليعتبر هذا غير كاف كلياً، ويخفق في تغطية جوانب رئيسية أخرى من الهدف مثل الإنجاز والتوفير المجاني.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا المؤشر لا يوجد حتى ضمن المعايير الضيقة الخاصة به في اقتراح التصنيف حسب الجنس وحده، مما يعني أن الاختلافات في مخرجات التعلم بين الأغنياء والفقراء) و / أو أشكال التهميش الأخرى (لن يتم قياسها أو الإبلاغ عنها. ومن شأن ذلك أن يخفف من عدم المساواة في مخرجات التعلم بين المجموعات.

ولا يزال الإنصاف، من حيث الوصول إلى التعليم وإتمامه، قضية رئيسية خلال جميع مستويات التعليم، حيث أن النسبة تصل إلى 30 في المائة من الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة في البلدان المنخفضة الدخل الذين لا يلتحقون أبداً بالمدارس الابتدائية ولا يكمل سوى 1 في المائة من أفقر البنات في البلدان المنخفضة الدخل الذين يكملون المرحلة الثانوية العليا (يونسكو، 2016). ومن شأن توفير التعليم العام المجاني أن يكون له تأثير هائل في السماح للمزيد من أفقر الأطفال بإكمال التعليم الابتدائي والثانوي؛ ومع ذلك لم تقدم مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة أي اقتراح بهذا الشأن لقياسه والإبلاغ عنه على الصعيد العالمي.

كيف ستعرض الحكومات للمساءلة حيال التزامها بتوفير دورة كاملة من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع الأطفال؟  
فكيف نعرف ما إذا كان جميع الأطفال، بمن فيهم أشد الفتيات فقرا - أولئك الذين غالبا ما يتخلفون عن الركب - يكملون التعليم من مرحلة التعليم الابتدائي حتى المرحلة الثانوية العليا، وليس مجرد التسجيل؟

وفي حين أنه من المفهوم أن هناك رغبة في المحاولة والحفاظ على عدد المؤشرات العالمية بشكل منخفض، فإن تضيق نطاق ما يجب قياسه والإبلاغ عنه على الصعيد العالمي يجلب مخاطر كبيرة. وعلى الرغم من توفر مؤشرات تنقيفية وطنية ومواضيعية أخرى، فإن الحكومات ستكون على دراية كبيرة بالمؤشرات التي يتم رصدها على الصعيد العالمي، ومن المرجح أن تعطي الأولوية لإجراءاتها وفقاً لذلك. وقد يعني المؤشر الموسع - أو الثاني - للهدف 4.1 أن الإبلاغ على المستوى العالمي أكثر تعقيداً؛ إلى أنه من الأهمية بمكان أن تدفع العمل نحو الهدف بأكمله وليس جزءاً منه فحسب.

وبغية الإبقاء على عدد المؤشرات العالمية منخفضة، فإن الجوانب الحاسمة من الإنجاز والتزويد المجاني (حتى وقت كتابة هذا التقرير - أكثر من عام في عملية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية المستدامة) قد تم إستبعادها ببساطة. إن خطر عدم المساءلة العالمية على هذه الجوانب الرئيسية من هذا الهدف - على الرغم من رفضها من قبل بعض الجهات الفاعلة - هو أمر حقيقي ومن المهم أن نتعلم من الماضي. وتوضح الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع كيف أن الإبلاغ العالمي يحفز العمل. وقد دفع هدف الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي الشامل الحكومات إلى التركيز على زيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي، مع تحقيق نتائج إيجابية للغاية في العديد من البلدان.

ومع ذلك، فإن الجانب الآخر من هذا التركيز على الوصول، مقبول كما هو الحال في كثير من الأحيان حيث يأتي على حساب الجودة ويؤدي إلى "أزمة تعلم" حيث يقدر عدد الأطفال الذين لا يتعلمون بـ 250 مليون طفل من غير تعليم (اليونسكو، 2013). ويبدو الآن أن البندول يتأرجح في الاتجاه المعاكس، حيث أن نتائج التعلم هي القياس العالمي الوحيد والوحيد للغاية الأولى للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي ذلك إلى تقويض الهدف وفي نهاية المطاف تقويض الهدف العام.

هذا ليس حجة ضد قياس التعلم. يجب أن نعلم أن التعليم يجلب معارف ومهارات جديدة للأطفال، وبالرغم من ذلك فإنه يجب أن يتم توخذي الحذر والانتباه بشأن مدى ملاءمة عملية التقييم لعمر الطفل، وكذلك الإعراف بأنه في حين أن معرفة القراءة والكتابة والحساب هي مهارات أساسية مهمة لا ترقى إلى نتائج التعلم ذات الصلة إذا كنا نسعى إلى مستقبل سلمي ومستدام.

ومع ذلك، فإنه عند قياس نتائج التعلم فقط، وفقدان الإنجاز وتوفير التعليم المجاني، فإن هذا الهدف الشامل ينتقل إلى شيء أضيق بكثير، مما يقوض الوعد السياسي لأسباب تقنية مفترضة. ويمكن للمرء أن يفترض بأن أولئك الذين سعوا أصلاً إلى هدف أضيق يركز على التعلم سيحصلون على ذلك من خلال الباب الخلفي لعملية المؤشرات الفنية، ويحتمل أن يعيد كتابة طموح الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة نفسه.

## لا تتوفر سوى نصف البيانات لرصد التقدم المحرز نحو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ولكن هل المؤشرات العالمية ملائمة للغرض؟

سيلفيا مونتويا، معهد اليونسكو للإحصاء، مونتريال

[s.montoya@unesco.org](mailto:s.montoya@unesco.org)

كلمات البحث: المؤشرات الموضوعية والعالمية؛ المنهجيات؛ بناء القدرات

الملخص: يعمل معهد اليونسكو للإحصاء بمثابة مصدر رسمي لبيانات التعليم، وهو يعمل عن كثب مع البلدان لتطوير المنهجيات والمعايير والأدوات اللازمة لمساعدتها على إنتاج واستخدام مؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة مع تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية.

إذا كان هدف التنمية المستدامة الرابع بل وخطة عام 2030 ككل، قد انبثقا عن ما يمكن القول بأنه عملية التشاور الأكثر شمولية في تاريخ الأمم المتحدة (كيتشن، 2016)، وفقاً لزميلي في اليونسكو جوردان نايدو، لماذا تتوقف عند هذا الحد؟ ويبدو فقط أن رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يعكس هذه العملية التشاورية الشاملة.

وفي مجال التربية والتعليم، يعتبر معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) رائداً في وضع المؤشرات المتفق عليها ونهج إنتاج بيانات قابلة للمقارنة دولياً. وهذا يشكل تحدياً خاصاً عندما تأتي المعلومات من مصادر مختلفة، كما هو الحال في العديد من مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع. ورداً على ذلك، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء عن كثب مع مجموعة واسعة من الشركاء - ولا سيما البلدان التي سنتولى زمام المبادرة في مجال الرصد - لوضع نهج قابلة للمقارنة عالمياً لجمع البيانات لهدف التنمية المستدامة الرابع وتحليلها.

فقط قم بمجرد إلقاء نظرة على كل ما يحتاج إلى قياس، على الصعيدين الوطني والعالمي. ليس فقط التعليم الابتدائي، ولكن أيضاً التعليم الثانوي والتعليم العالي. ليس فقط عدد الأطفال في الصف، ولكن من هم الأطفال المتواجدين هناك، والأطفال في عداد المفقودين. ليس فقط أحجام الصفوف الدراسية، ولكن ما يتعلمه الأطفال في تلك الصفوف. ليس فقط ما إذا كانوا يتعلمون القراءة والكتابة، ولكن ما إذا كانوا قد تخرجوا من المدرسة وهم جاهزون للعمل في أماكن العمل الرقمية المتزايدة في القرن الـ 21. وهذا كله يجب أن يقاس إذا أردنا أن نتأكد من أن جميع أطفال العالم قد حصلوا على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة.

وفي الوقت الراهن، لدينا نصف البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ولكن لا يمكن أن تكون هناك تدابير نصفية - لا يوجد "إما / أو". إنها حالة "كل ما سبق" - رصد الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، مثل إتمام التعليم الابتدائي على الصعيد العالمي (وهو هدف لم يتم تجاوزه بالميل)، مع رصد التقدم المحرز في كل مستوى من مستويات جودة وإنصاف التعليم، بدءاً من السنوات الأولى للتعلم وصولاً إلى التعليم مدى الحياة للبالغين.

نحن بحاجة إلى الحصول على هذا الحق، ويتطلب ذلك نوع من التعاون والتشاور والمشاركة. ويعني ذلك العمل على مراحل، بحيث يمكن التحقق من المؤشرات، وإعادة فحصها، وتكييفها عند الضرورة. وببساطة، لا يمكننا الوصول إلى وجهتنا 2030 دون التدقيق وإمعان النظر في خارطة الطريق على طول الطريق. والنهج المرهلي والتوافقي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هو السبيل الوحيد للذهاب مع الدول في مقعد القيادة.

وقد اتفقت الدول على البدء في استخدام مؤشرات الأداء في عام 2017.

وكان هناك الكثير من المناظرات والمناقشات حول هذه المؤشرات، والخبر السار هنا هو أنه تم التوقيع على قائمة تضم 29 مؤشراً عالمياً وموضوعياً على أنها "مناسبة للغرض" في اجتماع عقد مؤخراً لمجموعة التعاون التقني في إطار الهدف الرابع

من أهداف التنمية المستدامة لمؤشرات التعليم 2030. ولدينا الآن قائمة أساسية وافقت الدول على بدء استخدامها في عام 2017 لرصد التقدم المحرز.

وخلصت مجموعة TCG إلى أن المؤشرات الـ 14 المتبقية تحتاج إلى المزيد من العمل المنهجي، وجمع البيانات، وربما المراجعة قبل أن تكون جاهزة للغرض. والسباق على وشك أن يصل بهم إلى سرعة بحيث يتمكنوا من أخذ مكانهم جنباً إلى جنب مع غيرهم بالفعل.

على سبيل المثال، هناك حاجة إلى المزيد من العمل المنهجي على 4.7.4 (النسبة المئوية للطلبة الذين يفهمون المواطنة العالمية والإستدامة)، و 4.4.3 (عدد الهجمات على الطلبة، والعاملين، والمؤسسات).

ويلزم وضع تعاريف موحدة لضمان إمكانية مقارنة المؤشرات الناتجة عبر الدول.

وفي حالات أخرى، فإن التحدي يكمن في توسيع نطاق تغطية الدول لمصادر البيانات المستخدمة في إعداد المؤشرات. فأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، فأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، هي المنطقة الوحيدة التي تقدم بيانات قابلة للمقارنة دولياً للمؤشر 3-6-4 عن النسبة المئوية للأميين البالغين والشباب الملتحقين ببرامج محو الأمية.

وقد حددت TCG أيضاً المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المؤشرات، فضلاً عن الحاجة إلى التطوير أو التنقيح. فعلى سبيل المثال، يدعو الهدف 3-4 إلى المساواة في فرص حصول المرأة والرجل على التعليم التقني والمهني والجامعي. ومع ذلك، فإن قائمة المؤشرات اليوم لا تعكس المفاهيم المتعلقة بالصياغة أو الجودة. لذلك قد نحتاج إلى المزيد من المؤشرات هنا.

وبغية مساعدة الدول على الإستجابة للطلب غير المعتاد على البيانات، اقترح معهد اليونسكو للإحصاء، الذي يشارك في رئاسة فريق التنسيق التقني، أربعة فرق عاملة لمعالجة هذه القضايا في ثلاثة مجالات حاسمة، برئاسة كل مجموعة من الدول الأعضاء في فريق التعاون التقني – وهو أمر حيوي لضمان إنعكاس النتيجة النهائية للحقائق والأولويات الوطنية. وستركز الورقة الأولى على القضايا المنهجية وقضايا توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الموضوعية التي تحتاج إلى مزيد من التطوير. أما الثاني، فسيركز بشكل خاص على المؤشرات المتعلقة بنتائج التعلم من خلال التحالف العالمي لرصد التعلم (GAML).

والثالث سيعمل على بناء القدرات الوطنية، مع الاعتراف بالطلب الغير مسبوق على الإحصاءات على الدول. وسيجدد قضايا القدرات الوطنية؛ وتطوير أدوات وموارد لتمكين البلدان من "إمتلاك" المؤشرات؛ وإنشاء شبكة من أصحاب المصلحة للدعم الوطني؛ وإطلاع الدول على أحدث عمليات البيانات؛ ووضع آلية لمساعدة الدول على تطوير إستراتيجياتها الوطنية الخاصة لتطوير إحصاءات التعليم.

وسيركز الفريق العامل الرابع على كيفية تعزيز الإبلاغ عن بيانات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، ستستفيد الدول والوكالات الدولية إستفادة كبيرة من دليل شامل لمساعدتها على جمع ونشر بيانات هدف التنمية المستدامة الرابع.

وهذا كله جزء من دور منذ أمد بعيد لمعهد اليونسكو للإحصاء ليكون بمثابة الترابط بين البيانات التعليمية الوطنية والدولية. وهو دور نتمتع به حيث يتحرك فيه مجتمع التعليم الدولي قدماً بالمؤشرات في السعي لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

المراجع:

Kitchen, C. (2016) MY World: How we Gave the World a Voice  
<http://deliver2030.org/?p=6966>

SDG4 Technical Cooperation Group <http://tcg.uis.unesco.org/index.php>

The list of 29 global and thematic indicators were signed off as being 'fit for purpose' by the  
SDG4

Technical Cooperation Group <http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/tcg-thematic-ed-ucation-indicators-final.xlsx>  
Global Alliance to Monitor Learning <http://uis.openplus.ca/gaml/>